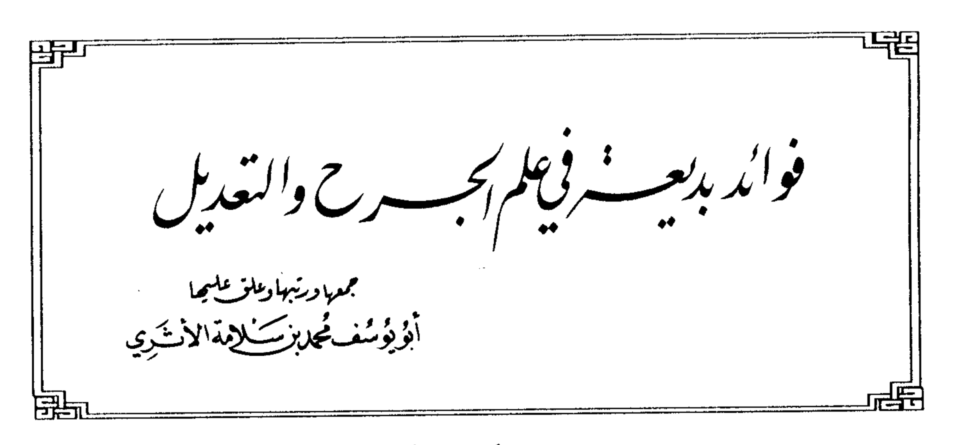


فوائد بديعة في علم الجرح والتعديل

جمعها ورتبها وعلق عليها
أبو يوسف محمد بن سلامة الأثري

هذا جزء لطيف جمعت فيه طرفاً يسيراً من أصول علم الجرح والتعديل وقواعده ، وضممت إلى ذلك بعض مصطلحات أهله وصيغهم في الكلام على الرجال وفوائد أخرى . أسأل الله الكريم أن ينفع به وأن ييسر لي حسن المشاركة في خدمة حديث نبيه ﷺ ، وأن يهيىء لعلم الجرح والتعديل وعلم المصطلح علماء جهابذة ، وطلبة حذاقاً مهرة يقومون على تحقيق مباحثهما ، وتقريبها ، وفهرستها ، وترتيبها ، أحسن قيام وأكمله ، ولا سيما أنه قد ضاعف الحاجة إلى ذلك ازدهار مدرسة التخريج وتوسعها ، بل وتعدد طرائقها أحياناً وتنوعها ، فلا بد إذن من أن يعنى أهل الحديث بعلمي الجرح والتعديل والمصطلح اللذين هما أصل فن التخريج الأصيل وركنه الركين.

والله الموفق لا إله غيره ولا مأمول إلا خيره .

وتجنباً للتشبع بما لم أعطه أقول: ليس لي في أكثر هذا البحث إلا الجمع والترتيب ، وأكثرت في النقل عن ذهبي عصرنا في التجريح والتعديل ، ومعلمه النبيل - المعلمي - صاحب التنكيل رضي الله تعالى عنه ورحمه رحمة واسعة ونفعنا الله بآثاره وتواليفه ؛ وكلها إن شاء الله نافعة .

هذا وقد قسمت البحث قسمين: الأول: في أصول وقواعد الجرح والتعديل ؛ والثاني: في ألفاظ النقاد واصطلاحاتهم وعباراتهم ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

المبحث الأول
أصول وفوائد في علم الجرح والتعديل

١ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة النبوية (٤/ ٣٣٧):

« ... والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم ، كحال أهل البدع » .

٢ـ وقال الإمام ابن دقيق العيد في الاقتراح: (ص٣٤٤):

« أعراض المسلمين حفرة من حفر النار ، وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام » .

٣ـ وقال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٤ـ٥) في أثناء كلام له على قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: « إياكم والكذب ، فإن الكذب مجانبُ الإيمان »: « ... فإنا لله وإنا إليه راجعون ، ما ذي إلا بلية عظيمة وخطر شديد ممن يروي الأباطيل والأحاديث الساقطة المتهم نقلتها بالكذب .

فحق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته ، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى العلماء والتحري والإتقان ، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله عز وجل: ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ .

فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً وإلا فلا تتعن . وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب .

وإن عرفت أنك مخلط مخبّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك ، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله . فقد نصحتك فعلم الحديث صلف . فأين علم الحديث وأين أهله . كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب » .

٤ـ وقال العلامة المحقق المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في مقدمته لكتاب الجرح والتعديل (صفحة ب ـ ج).

« ليس نقد الرواة بالأمر الهين ، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية ، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقعة في الخطأ والغلط ، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد ؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ ؟ ومتى شرع في الطلب ؟ ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ؟ ؛ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها ؛ إلى غير ذلك مما يطول شرحه ، ويكون مع ذلك متيقظاً ، مرهف الفهم ، دقيق الفطنة ، مالكاً لنفسه ، لا يستميله الهوى ، ولا يستفزه الغضب ، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر ، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر . وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ ، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه .

قال الإمام علي بن المديني ـ وهو من أئمة هذا الشأن ـ: « أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه » .

وأبو نعيم وعفان من الأجلة ، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال ، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

٥ـ وقال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (ص ١١٣):

« ليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فإنه إن عدّلَ بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب . وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً » .

٦ـ وقال العلامة المعلمي رحمه الله في مقدمة الفوائد المجموعة (ص ٩):

« القواعد المقررة في مصطلح الحديث منها ما يذكر فيه خلاف ولا يحقق الحق فيها تحقيقاً واضحاً ، وكثيراً ما يختلف الترجيح باختلاف العوارض التي تختلف في الجزئيات كثيراً .

وإدراك الحق في ذلك يحتاج إلى ممارسة طويلة لكتب الحديث والرجال والعلل ، مع حسن الفهم وصلاح النية » .

٧ـ وقال المعلمي أيضاً في تعليقه على الفوائد المجموعة: (ص ٣٠):

« وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه .

وقد كانوا يتقونه ويخافونه ، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة ولما بعد عنه خلط ، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الآخرون أو طعنوا فيه طعناً شديداً فالظاهر أنه من هذا الضرب فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً لدلالته على أنه كان يتعمد » .

وقال في التنكيل (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧):

« كان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سُئِلَ عن الشيخ وثقهُ ، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة

ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك .

ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: « ما كان به بأس » . فحكى له عنه أحاديث تستنكر فقال ابن معين « فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً » .

وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي « ثقة وقد كتبت عنه » . وقد كذبه أحمد وقال: « أحاديثه موضوعة » ؛ وقال أبو داود « غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة » .

وهكذا يقع في التضعيف ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر . . .» .

٨ـ قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح والعراقي (١/ ٤٨٢):

« كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى شعبة وسفيان الثوري وشعبة أشد منه .

ومن الثانية يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى أشد من عبدالرحمن .

ومن الثالثة يحيى بن معين وأحمد ويحى أشد من أحمد .

ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري ، وأبو حاتم أشد من البخاري .

٩ـ قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٨١):

« يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل يتبين عليه الورع والمخبرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرّاح » .

١٠ـ وقال الذهبي في السير أيضاً: (١٣/ ٢٦٠):

« إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح

الحديث ، وإذا ليّنَ رجلاً أو قال فيه « لا يحتج به » فتوقف حتى ترى ما قاله غيره فيه ، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح « ليس بحجة » ، « ليس بقوي» أو نحو ذلك » .

١١ـ قال الشيخ المعلمي في مقدمة « الفوائد المجموعة » (ص٩):

« ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مُسَهِّل وفلاناً مُشدِّد ، ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة ، ويشدد أخرى ؛ بحسب أحوال مختلفة ، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم مع التدبر التام » .

١٢ـ قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١/ ٥):

«... وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق تظهر عند المعارضة » .

١٣ـ قال الإمام الذهبي في ترجمة إبان بن يزيد العطار من الميزان (١/ ١٦):

« وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه . وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق ».

١٤ـ قال الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٦٠٠) في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس: « ومن عادته ـ يعني ابن عدي في الكامل ـ أن يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة » .

١٥ـ قال المعلمي رحمه الله تعالى في راو مجروح تكلم عليه في حاشية الفوائد المجموعة (ص ٣٥٦): « ... ولا ينفعه رواية أبي عوانة عنه في صحيحه لأن صحيح أبي عوانة مستخرج على صحيح مسلم يعمد إلى أحاديث مسلم فيخرجها بأسانيده إلى شيخ مسلم أو شيخ شيخه فربما لا يجد الحديث إلا عند راو ضعيف فيخرجه عنه لأن الحديث ثابت من غير طريقه » .

١٦ـ وقال المعلمي في حاشية الفوائد أيضاً: (ص ٦٩):

« ولا اعتداد بتوثيق ابن سعد إذا خالف فإن مادته من الواقدي ، كما قاله ابن حجر في تراجم عبدالرحمن بن شريح ومحارب بن دثار ونافع بن عمر الجمحي من مقدمة الفتح والواقدي لا يعتد به .

وانظر كلام المعلمي في هذا الباب أيضاً في حاشية الفوائد (ص ٣٥٥) وفي التنكيل (ص ٢٩٠) .

١٧ـ قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٣/ ٣١٥): [قال] قال أبو محمد بن الأبنوسي: سمعت الخطيب يقول: « كل من ذكرت فيه أقاويل الناس من جرح وتعديل فالتعويل على ما اخرت » .

١٨ـ قال الحافظ في ترجمة خارجة بن الصلت من تهذيب التهذيب (٣/ ٧٥ـ٧٦):

« ... وقد قال ابن أبي خيثمة: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة يحتج بحديثه » .

١٩ـ قال العلامة المعلمي في حاشية الفوائد (ص ٤٨٥):

« ومن شأن ابن حبان إذا تردد في راو أنه يذكره في « الثقات » ولكنه يغمزه » .

٢٠ـ وقال المعلمي في الموضع نفسه:

« والعجلي متسمح جداً وخاصة في التابعين فكأنهم كلهم عنده ثقات . فتجده يقول « تابعي ثقة » في المجاهيل وفي بعض المذمومين كعمر بن سعد، وفي بعض الهلكى كأصبغ بن نباته » .

وقال في حاشيته على الفوائد (ص ٢٢):

« ... وقاعدة ابن حبان معروفة ، وقد استقرأت كثيراً من توثيق العجلي فبان لي أنه نحو ابن حبان » .

٢١ـ وقال في التنكيل (ص ٦٦٩ ـ ٦٧٠):

« التحقيق أن توثيق ابن حبان على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول « كان متقناً » أو « مستقيم الحديث » أو نحو ذلك:

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم .

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة .

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك .

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم ، والثانية قريب منها ، والثالثة مقبولة ، والرابعة صالحة ، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل والله أعلم .

وعلق محقق التنكيل الشيخ الألباني على هذا الموضع فقال: « قلت: هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى وتمكنه من علم الجرح والتعديل وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً . غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أن من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي و العسقلاني وغيرهما من المحققين فإنهم نادراً ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة بل والتي قبلها أحياناً ....» .

٢٢ـ قال الحافظ في نزهة النظر (ص ١١٣):

« قال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة » .

٢٣ـ قلت: فيما يلي جمهور أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الراوي الواحد واعتمدت فيها على ما بدا لي من التأمل في أقوال الأئمة وفي الواقع وغير ذلك مما يتعلق بهذا الموضوع أو يماثله:

السبب الأول: عدم تساوي النقاد في مقدار اطلاعهم على تفاصيل حال الراوي ومعرفتهم بذلك وهذا بين لا يخفى .

السبب الثاني: اختلاف ما بلغهم من مروياته التي يعينهم استقراؤها على التوصل إلى الحكم عليه ولو على وجه التقريب والترجيح ، دون الجزم واليقين .

السبب الثالث: عدم تساويهم في معرفة ما قاله النقاد قبلهم في ذلك الراوي ، إن كان قد سبقهم إلى الكلام عليه أحدٌ ممن يعتمدون قوله .

السبب الرابع: التقليد لمن لا يحتج به ، انظر ما تقدم عن ابن سعد (ص ٧) .

السبب الخامس: التساهل والتشدد وقد تقدم شيء مما يتعلق بهذا الأمر .

السبب السادس: الاختلاف في الاصطلاح . وإن كان هذا ليس سبباً في اختلاف حقيقة أحكامهم ولكنه سبب لاختلاف أو تباين ظواهر ألفاظهم في الكلام على الراوي . ولذا ينبغي أن تعرف اصطلاحاتهم الخاصة .

السبب السابع: اختلافهم في أصول الجرح والتعديل وقواعده وضوابطه وتفاوتهم في شدة التمكن من هذا العلم وفي دقة الفطنة فيه ... والعلم مواهب .

السبب الثامن: الغرض الفاسد والهوى والمخالفة في العقائد . قال الحافظ ابن حجر في النزهة (ص١١٣):

« والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد ، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً ، وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فقد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتدعة » . وانظر التنكيل (٢٣٩ ـ ٢٤١) .

السبب التاسع: أن يكون الكلام من بعضهم في الراوي كان صدر منه على غير جهة الحكم . قال الشيخ المعلمي في التنكيل (ص ٢٤١):

« وقد يتسمح العالم فيما يحكيه على غير جهة الحكم فيستند إلى ما لو أراد الحكم لم يستند إليه كحكاية منقطعة وخبر من لا يعد خبره حجة وقرينة لا تكفي لبناء الحكم ونحو ذلك ... » .

السبب العاشر: قال الترمذي في علله الصغرى كما في شرحها لابن رجب (١/ ٣٩٥ـ ٣٩٦):

« وقد تكلم بعض أهل الحديث في قوم من جلة أهل العلم وضعفوهم من قبل حفظهم ووثقهم آخرون لجلالتهم وصدقهم وإن كانوا قد وهموا في بعض ما رووا ... » .

فهذا الاختلاف سببه نظر بعضهم إلى دين الرجل وصدقه في نفسه فلم يهملوا ذلك عند كلامهم على روايته ، بل اعتبروه وبنوا بعض حكمهم عليه، وهذا نادر لا يكثر ، يعلم ندرته من اطلع على أصولهم وقواعدهم في التعديل والتجريح .

السبب الحادي عشر: أن يكون حكم بعضهم على الراوي قد صدر جواباً لسائل قرن في سؤاله بين ذلك الراوي وغيره ممن هو أضعف منه أو أثبت . وأمثلة ذلك كثيرة . انظر التعديل والتجريح للباجي (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨) والتنكيل (٢٦٠ـ ٢٦٢) ولسان الميزان (١/ ٢٨) وفتح المغيث (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥) .

السبب الثاني عشر: أن يكون السائل مشدداً في سؤاله فيظهر أثر ذلك في جواب الناقد المسؤول . أخرج الترمذي كما في شرح علله (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) عن علي بن المديني قال: سألت يحيى بن سعيد عن محمد بن عمرو بن علقمة فقال: تريد العفو أو تشدد ؟ فقلت: لا ، بل أشدد ، فقال: ليس هو ممن تريد ، كان يقول: أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن بن حاطب .

السبب الثالث عشر: أن يكون سبب اختلافهم في الحكم على الراوي هو اختلافهم في الإطلاق والتقييد ، فلعل بعضهم وثق الراوي توثيقاً مقيداً بحال

من أحواله أو عن شيخ من شيوخه أو في راو من الرواة عنه أو غير ذلك ، فظن السائل أو الناقل أنه أراد الإطلاق فأطلق هو في نقله فوقع الحكم المنقول عن ذلك الناقد مخالفاً لحكم غيره ممن أطلق الكلام في ذلك الراوي ولم يقيده . انظر التنكيل (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦) و (ص ٥٥٨ ـ ٥٨٩) .

السبب الرابع عشر: ضعف الناقد نفسه كالأزدي ـ انظر أول ترجمة من الميزان .

السبب الخامس عشر: أن يكون الناقد لم يقل ذلك النقد من عنده وإنما نقل له ذلك عن غيره فاعتمده وأطلقه مع أن راويه له قد وهم في نقله إياه بسبب سوء حفظ أو غيره .

هذه أهم أسباب اختلاف علماء الجرح والتعديل في فنهم ، ويمكن إدماج بعض ما ذكرناه في بعضه وإرجاع الأسباب المذكورة إلى أصول قليلة . هذا ولا تنس أن الاختلاف بين علماء الجرح والتعديل قليل غير كثير ، وأن التحقيق والترجيح في ذلك متيسر لأهله بحمدالله . وعد أيضاً إلى قول الذهبي المتقدم « لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا تضعيف ثقة » فتأمله ، والحمدلله رب العالمين .

المَبْحَث الثَّاني
فَوائِد تَتَعَلَّق بِألفَاظ الجَرح والتَّعدِيل

١ـ قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٦٢):

« ... فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم ... والكامل لابن عدي والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة . ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً لكان حسناً . وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك فما تيسر . والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك » .

٢ـ قال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر (ص ١١١):

« ومن المهم أيضاً معرفة أحوالهم تعديلاً وتجريحاً وجهالة ... ومن أهم ذلك بعد الاطلاع معرفة مراتب الجرح والتعديل لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله » .

٣ـ قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث (ص ١٠٥):

« وبينهما ـ يعني أرفع عبارات التعديل وأسوأ عبارات التجريح ـ أمورٌ كثيرة يعسر ضبطها... وثم اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها » .

٤ـ قال العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله في مقدمته لكتاب الفوائد المجموعة (ص ٩):

« صيغ الجرح والتعديل كثيراً ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح . ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر .

٥ـ وقال المعلمي أيضاً في التنكيل « ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ » في أثناء بيانه للأمور التي ينبغي أن يراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرواة:

« ... ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع

مقارنة كلامه بكلام غيره ...» .

٦ـ قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١/ ٣٧):

« ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قيل للواحد أنه ـ ثقة ـ أو ـ متقن ثبت ـ فهو ممن يحتج بحديثه .

وإذا قيل له أنه ـ صدوق ـ أو ـ محله الصدق[1] ـ أو ـ لا بأس به ـ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه . وهي المنزلة الثانية .

وإذا قيل ـ شيخ ـ فهو بالمنزلة الثالثة ، يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل ـ صالح الحديث ـ فإنه يكتب حديثه للاعتبار .

وإذا أجابوا في الرجل بـ ـ لين الحديث ـ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً .

وإذا قالوا ـ ليس بقوي ـ فهو بمنزلة الأولى في كتابة حديثه إلا أنه دونه .

وإذا قالوا ـ ضعيف الحديث ـ فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به .

وإذا قالوا ـ متروك الحديث ـ أو ـ ذاهب الحديث ـ أو ـ كذاب ـ فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه ، وهي المنزلة الرابعة » أ.هـ.

٧ـ قال الإمام الذهبي رحمه الله فيما حكاه عنه السخاوي في فتح المغيث: ١/ ٣٦٧: « ... وأما ـ صدوق ـ وما بعده « من ألفاظ التعديل » فمختلف فيها بين الحفاظ هل هي توثيق أو تليين ؟ وبكل حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق ومرتفعة عن رتب التجريح » .

٨ـ قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: ١/ ٤ـ٥ :

---

(١) فرق الذهبي في الميزان بينهما فجعل ـ محله الصدق ـ أدنى من ـ صدوق ـ بمرتبة لأن صدوق وصف بالصدق على سبيل المبالغة ولا كذلك ـ محله الصدق ـ انظر فتح المغيث: ١/ ٣٦٤ .

فأما المراتب:

فأولها: الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم .

الثانية: من أكد مدحه إما بأفعل ـ كـ ـ أوثق الناس ـ أو بتكرير الصفة لفظاً كـ « ثقة ثقة » أو معنى كـ « ثقة حافظ » .

الثالثة: من أفرد بصفة كـ « ثقة » أو « متقن » أو « ثبت » أو « عدل».

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بـ ـ صدوق ـ أو ـ لا بأس به ـ أو ـ ليس به بأس ـ .

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بـ ـ صدوق سيء الحفظ ـ أو ـ صدوق يهم ـ أو ـ له أوهام [1] ـ أو ـ يخطىء ـ أو ـ تغير بأخرة ـ ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ ـ مقبول ـ حيث يتابع وإلا فلين الحديث ـ .

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق ، وإليه الإشارة بلفظ ـ مستور ـ أو ـ مجهول الحال ـ .

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه اطلاق الضعف ولو لم يفسر واليه الإشارة بلفظ ـ ضعيف ـ .

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ ـ مجهول ـ .

العاشرة: من لم يوثق البتة وضُعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ ـ متروك ـ أو ـ متروك الحديث ـ أو ـ واهي الحديث ـ أو ـ ساقط ـ .

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب .

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع .

---

(١) يعني بقوله أو ـ له أوهام ـ أو ـ صدوق له أوهام ـ وكذلك قوله ـ أو يخطىء ـ وقوله ـ تغير بأخرة ـ .

انتهى كلام الحافظ رحمه الله ، وقد ترك من ألفاظهم المشهورة شيئاً كثيراً ولكنه يمكن للطالب البصير أن يلحق كل لفظة متداولة مما أهمله الحافظ هنا بإحدى رتبه المذكورة والله أعلم .

٩- بَيَّنَ العلامة المعلمي رحمه الله في التنكيل (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩) سبباً اصطلاحياً من أسباب اختلاف كلام ابن معين في نفسه أو مخالفته لكلام غيره فقال: « وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى ـ ثم ذكر منهم المعلمي سبعة عشر راوياً ثم قال: وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون ـ وذكر ثمانية منهم فقال ـ وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة ثقة لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب .

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة ـ ليس بثقة ـ ومرة ـ ثقة ـ أو « لا بأس به ـ أو نحو ذلك ...... وربما يقول في الراوي ـ ليس بثقة ـ ويوثقه غيره ... وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة ـ ليس بثقة ـ على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ـ ثقة ـ على المعنى المشهور لكلمة ـ ثقة ـ فأما استعمال كلمة ـ ثقة ـ على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف . قال أبو زرعة في عمر ابن عطاء بن وَراز ـ ثقة لين ـ وقال الكعبي في القاسم أبي عبدالرحمن الشامي ـ ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي ـ وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان الضبعي ـ ثقة وبه ضعف ـ وقال ابن معين في عبدالرحمن بن زياد ابن أنعم ـ ليس به بأس وهو ضعيف ـ وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة ـ ليس به بأس ـ بمعنى ـ ثقة ـ وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا: ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح ـ وفي الربيع بن صبيح: ـ صالح صدوق ثقة ضعيف جداً ـ « ثم أحال إلى تراجم عشرة من الرواة ثم قال » وقال يعقوب بن سفيان في أجلح ـ ثقة حديثه لين ـ وفي محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ـ ثقة عدلٌ في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم .

ثم قال في التنكيل أيضاً: (ص ٢٦٠):

« وهكذا كلمة ـ ثقة ـ معناها المعروف التوثيق التام فلا تصرف عنه إلا بدليل ، إما قرينة لفظية كقول يعقوب ـ ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق ـ وبقية الأمثلة السابقة ، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها كما مَرَّ في الأمر السابع عن « لسان الميزان » وعن غيره ، ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر » ونحو هذا قوله في التنكيل أيضاً (ص ٢٦٢):

« إن قيام الدليل على إطلاق بعضهم في بعض المواضع كلمه ـ ثقة ـ كما قدمت أنا أمثلته لا يُسوغ أن تحمل على ذلك المعنى حيث لا دليل » .

١٠ـ قال أبو الوليد الباجي في « التعديل والتجريح » (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٨):

« اعلم أنه قد يقول المعدل ـ فلان ثقة ـ ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه ويقول ـ فلان لا بأس به ـ ويريد أنه يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه ، المتوسط حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان ؟ فيقول ـ فلان ثقة ـ يريد أنه ليس من نمط من قرن به وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره . وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول ـ لا بأس به ـ فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا » .

ثم أطال الباجي في التمثيل لذلك والاستدلال عليه إلى أن قال: « فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال وتختلف بحسب ذلك وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض » .

ثم قال الباجي:

« وقد يحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك » .

ثم ذكر مثالاً لذلك وختم هذا المبحث النافع بقوله:

« فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم ولا

يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن ، وأما من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم . والله الموفق للصواب برحمته » . أ.هـ .

ومما ذكره الباجي من الأمثلة في هذا الباب الذي نقلنا عنه خلاصته جواب ابن مهدي في أبي خلدة الذي أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ١/ ١/ ٣٧[1] ، وقد تكلم الشيخ المعلمي في التنكيل (ص ٢٦١ - ٢٦٢) على ذلك الجواب فأتى رحمه الله بفوائد منها قوله: « وأصل القصة أن ابن مهدي كان يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة فقال له رجل: كان ثقة ؟ فأجاب ابن مهدي بما مرّ - فيظهر لي أن السائل فخّم كلمة - ثقة - ورفع يده وشدها بحيث فهم ابن مهدي أنه يريد أعلى الدرجات ، فأجابه بحسب ذلك.

فقوله - الثقة شعبة وسفيان - أراد به الثقة الكامل الذي هو أعلى الدرجات.

وذلك لا ينفي أن يقال فيمن دون شعبة وسفيان - ثقة - على المعنى المعروف ، وهذا بحمد الله ظاهر وإن لم أر من نبه عليه . وقريب منه أن المروزي قال: « قلت لأحمد بن حنبل: عبدالوهاب بن عطاء ثقة ؟ قال: ما تقول ؟ إنما الثقة يحيى القطان » .

وقد وثق أحمد مئات من الرواة يعلم أنهم دون يحيى القطان بكثير .

١١- من ألفاظ علماء الجرح والتعديل قولهم - صالح الحديث - وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه - الجرح والتعديل - (١/ ١/ ٣٧) وتقدم نقل ذلك عنه (ص ١٣) . واتفق ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ١١٢)

---

(١) قال ابن أبي حاتم: « حدثنا أبي نا عنه عبدالرحمن بن عمر الأصبهاني الزهري قال سمعت عبدالرحمن بن مهدي - وقيل له: أبو خلدة ثقة ؟ - فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً، الثقة سفيان وشعبة . وانظر الكفاية للخطيب (ص ٢٢) .

والعراقي في شرح ألفيته (٢/ ٥) والسخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٦٥) والنووي في التقريب والسيوطي في التدريب (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٥) وغيرهم على أن كلمة ـ صالح الحديث ـ عند ابن أبي حاتم من ألفاظ التعديل .
ولكن الشيخ الألباني يرى خلاف ذلك فقد قال في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ١١٢) في أثناء تخريج الحديث (١٠٣١) ما يأتي: « وهذا يعني قول أبي حاتم ـ صالح [1] ـ وإن كان توثيقاً في اعتبار أكثر المحدثين ، ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه ، فقد ذكر ابنه في مقدمة الجزء الأول من « الجرح والتعديل » (ص ٣٧) ما نصه: [ثم نقل تقسيم ابن أبي حاتم لمراتب الرواة] ثم قال: « فهذا نص منه على أن كلمة ـ صالح الحديث ـ مثل قولهم ـ لين الحديث ـ يكتب حديثه للاعتبار والشواهد [؟] ومعنى ذلك أنه لا يحتج به ، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل خلافاً لما يدل عليه كلام السيوطي في التدريب (٢٣٣ ـ ٢٣٤) وعلى هذا فيرفع اسم أبي حاتم أيضاً من قائمة الموثقين [يعني لعتبة بن أبي حكيم] إلى قائمة المضعفين .... » .

١٢ـ قولهم ـ لا بأس به ـ وقولهم ـ أرجو أنه لا بأس به ـ وقولهم ـ لا أعلم به بأساً ـ بينها فروق:

أما قولهم ـ لا بأس به ـ فهو بمنزلة قولهم ـ صدوق ـ وهو في الرتبة التي تلي رتبة ـ الثقة ـ قال ذلك ابن أبي حاتم وتبعه عليه ابن الصلاح والذهبي والعراقي والعسقلاني والسخاوي والسيوطي . وأما قولهم ـ أرجو أنه لا بأس به ـ فهو منخفض في التعديل عن قولهم ـ لا بأس به ـ كما فرق بينهما العراقي وغيره وذلك ظاهر ، فالإخبار برجاء عدم الشيء هو دون القطع بعدم ذلك الشيء .

والظاهر أن قولهم ـ لا أعلم به بأساً ـ هو دون قولهم ـ أرجو أنه لا بأس به ـ قال العراقي في شرح الألفية (٢/ ٦) في ـ أرجو أنه لا بأس به ـ:

---

(١) فرق الحافظ ابن حجر بين قولهم ـ صالح ـ وقولهم ـ صالح الحديث ـ فانظر الفائدة رقم: ٣١ ، ص ١٢٣ من هذا البحث .

« هي نظير ـ ما أعلم به بأساً ـ أو الأولى أرفع لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك » .

قلت: ولكن الذي يظهر عند التأمل أن الظاهر الذي ذكرته لا يؤخذ على إطلاقه ، فإن الناقد الخبير إذا سئل عن راو قد عرفه معرفة كافية واطلع على حاله اطلاعاً جيداً فقال فيه ـ لا أعلم به بأساً ـ فربما كان هذا القول منه أمكن وأرفع في التوثيق من قوله ـ أرجو أنه لا بأس به ـ وهذا واضح لمن تدبره والله أعلم .

١٣ـ بيان أن اصطلاح ابن عدي في قوله ـ أرجو أنه لا بأس به ـ مخالف لاصطلاح الجمهور .

قال المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٤٥٩) منتقداً قول السيوطي في راو واه جداً « ووثقه ابن عدي فقال أرجو أنه لا بأس به » ما نصه: « ليس هذا بتوثيق وابن عدي يذكر منكرات الراوي ثم يقول ـ أرجو أنه لا بأس به ـ يعني بالبأس تعمد الكذب » .

وقال أيضاً في التعليق المذكور (ص ٣٥):

« هذه الكلمة ـ يعني أرجو أنه لا بأس به ـ رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده « أرجو أنه لا يعتمد الكذب » وهذا ـ يعني الموضع المعلق عليه ـ منها لأنه قالها ـ أي الكلمة ـ بعد أن ساق أحاديث يوسف ـ هو ابن المنكدر ـ وعامتها لم يتابع عليها » انتهى .

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/١١٢) في تخريج الحديث (١٠٣١) ما نصه: « ثم أن قول ابن عدي ـ أرجو أنه لا بأس به ـ ليس نصاً في التوثيق ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل أو أول مرتبة من مراتب التجريح مثل قوله ـ ما أعلم به بأساً ـ كما في التدريب (ص ٢٣٤) .

١٤ـ معنى قول ابن معين ـ لا بأس به ـ وقوله ـ ضعيف ـ:

أخرج الخطيب في الكفاية (ص ٢٢) عن أحمد بن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين ـ إنك تقول فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف ؟

قال: إذا قلت لك ليس به بأس فهو ثقة . وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة ، لا يكتب حديثه .

وقال العراقي في شرح ألفية الحديث (ص ٧ـ ٨):

« قلت ولم يقل ابن معين أن قولي ـ ليس به بأس ـ كقولي ـ ثقة ـ حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين . إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة وللثقة مراتب . فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به وإن اشتركا في مطلق الثقة والله أعلم .

وفي كلام دحيم ما يوافق كلام ابن معين ، فإن أبا زرعة الدمشقي قال: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري ؟ قال ـ لا بأس به ـ .

قال: قلت ولم لا تقول ـ ثقة ـ . ولا نعلم إلا خيراً ؟ قال: قد قلت لك إنه ـ ثقة ـ .

١٥ـ معنى قول ابن معين ـ ليس بشيء ـ قال الحافظ في ترجمة عبدالعزيز ابن المختار البصري من مقدمة فتح الباري (ص٥٩٠):

« وثقه ابن معين في رواية ابن الجنيد وغيره ، وقال في رواية ابن أبي خيثمة عنه ليس بشيء قلت: احتج به الجماعة .

وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ـ ليس بشيء ـ يعني أن أحاديثه قليلة جداً » انتهى .

أقول: تحمل كلمة ابن معين هذه ـ ليس بشيء ـ على هذا المعنى أي ـ قلة أحاديث الراوي جداً ـ بشرط أن تكون أحاديثه كذلك وأن تكون تلك الأحاديث غير منكرة ولا باطلة ، فإن الراوي إذا كان مقلاً جداً وقال فيه ابن معين ـ ليس بشيء ـ وأحاديثه منكرة فقد قام الاحتمال حينئذ على أن يكون مراد ابن معين بهذه اللفظة تضعيف الراوي بسبب روايته لهذه الأحاديث ولا سيما أنه قد استعمل هذه اللفظة يريد بها التضعيف كما تراه في ترجمة خالد بن أيوب البصري في الجرح والتعديل ولسان الميزان وفي ترجمة غيره

أيضاً .. « انظر هامش الرفع والتكميل (ص ١٥٣ ـ ١٥٤) .

وبعد كتابة هذا التعليق وقفت على ما يلي فنقلته:

قال العلامة المعلمي رحمه الله في طليعة التنكيل (ص ٤٩):

« .... فابن معين مما يطلق ـ ليس بشيء ـ لا يريد بها الجرح وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث ، وقد ذكر الكوثري ذلك (ص ١٢٩) ويأتي تحقيق ذلك في ترجمة ثعلبة من التنكيل ، وحاصله أن ابن معين قد يقول ـ ليس بشيء ـ على معنى قلة الحديث ، فلا تكون جرحاً ، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً ، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين ـ ليس بشيء ـ قليل الحديث وقد وثق وجب حمل كلمة ابن معين على قلة الحديث لا الجرح ، وإلا فالظاهر أنها جرح ...» ، وانظر ترجمة كثير بن شنظير من تهذيب التهذيب .

١٦ـ مراد أحمد بقوله في الراوي ـ منكر الحديث ـ:

قال الحافظ في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خصيفة من هدي الساري (ص ٦٣١): « قال ابن معين ثقة حجة ، ووثقه أحمد في رواية الأثرم وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد . وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال « منكر الحديث » .

فقلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه . عُرِف ذلك بالاستقراء من حاله ؛ وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم » .

وعلق الحافظ في هدي الساري أيضاً (ص ٦١٠) على قول أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي « يروي أحاديث مناكير » بقوله:

« قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعته على الحديث الفرد الذي لا متابع له ، فيحمل هذا على ذلك ، وقد احتج به الجماعة » .

وقال ابن الصلاح: « وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث » .

فقال الحافظ في النكت (٢/ ٦٧٤):

« وهذا ـ يعني قول ابن الصلاح المذكور ـ مما ينبغي التيقظ له فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده».

قلت: ولكن مما يُردُ على ما حكاه الحافظ عن الإمام أحمد ما في شرح علل الترمذي للعلامة ابن رجب (١/ ٣٨٥) حيث قال:

« وقال ـ يعني الإمام أحمد ـ في روايته أيضاً ـ يعني رواية إسحق بن إبراهيم بن هانئ ـ وقد سأله: ترى أن تكتب الحديث المنكر ؟ قال: المنكر أبداً منكر .

قيل له: فالضعفاء ؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت ، كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً » .

وقال العراقي في تخريجه الأكبر للأحياء ـ فيما نقله عنه السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٧٣): « وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً ، ونحوه قول الذهبي في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري من الميزان:

« قولهم منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث » .

وقال السخاوي (١/ ٣٧٣): « قلت: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء ...» .

وقال ابن دقيق العيد في شرح الإمام كما في فتح المغيث (١/ ٣٧٣):

« قولهم ـ روى مناكير ـ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه ـ منكر الحديث ـ لأن ـ منكر الحديث ـ وصف للرجل ليستحق به الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى لا تقتضي

الديمومة، كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي « يروي أحاديث منكرة » وهو ممن اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث «الأعمال بالنيات » .

١٧ـ أولاً: اصطلاح البخاري في قوله « منكر الحديث » .

قال الذهبي في ترجمة إبان بن جبلة الكوفي من الميزان (١/ ٦):

« ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه » .

ثانياً: قولا البخاري « فيه نظر » و « سكتوا عنه »:

قال السخاوي (١/ ٣٧١): « وكثيراً ما يعبر البخاري بهاتين ... فيمن تركوا حديثه ، بل قال ابن كثير إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها » .

ثالثاً: قال الشيخ المعلمي في التنكيل (ص ٤١٢) في قولي البخاري «فيه نظر » و « في حديثه نظر »:

« وبينهما فرق ؛ فقوله « فيه نظر » يقتضي الطعن في صدقه وقوله « في حديثه نظر » يشعر بأنه صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ » .

١٨ـ قال شعبة في راو « حدثني وكان كخير الرّجال ...» .

قال المعلمي رحمه الله في التعليق على الفوائد المجموعة (ص ٩٨ - ٩٩):

« قول شعبة كخير الرجال ، ليس بتوثيق وقد يكون الرجل صالحاً في نفسه وليس بشيء في الرواية ...» .

١٩ـ قال الحافظ الذهبي في الميزان (٤/ ٤٨٣) في ترجمة يونس بن أبي إسحق السبيعي: « ... وقال أحمد حديثه مضطرب . وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحق ، قال: كذا وكذا . قلت: هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيمن [!] يجيبه به والده وهي

بالاستقراء كناية عمن فيه لين » .

٢٠ـ قال ابن أبي حاتم في ترجمة روح بن عبدالواحد الحراني من الجرح والتعديل (٣/ ٤٩٩ـ٥٠٠): «... كتب عنه أبي ... وسألته عنه فقال ليس بالمتقن روى أحاديث فيها صنعة » . فقال محققه الشيخ المعلمي رحمه الله في شرح هذه العبارة: « يعني أنه يتصرف فيها ولا يأتي بها على الوجه » .

٢١ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من التهذيب (٣/ ٤٧٠ـ ٤٧١): « ... وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول سعد بن سعيد الأنصاري يؤدي ، يعني أنه كان لا يحفظ ويؤدي ما سمع....»

... وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ذكر أبي عن إسحق ابن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: سعد بن سعيد الأنصاري مودي . قال أبو الحسن بن القطان الفاسي: اختلف في ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها ـ أي هالك ـ ومنهم من يشددها أي حسن الأداء » وانظر المغيث (١/ ٣٧٥) .

٢٢ـ معنى قولهم يسرق الحديث: قال السخاوي (١/ ٣٧٠) في سرقة الحديث:

« إنها كما قال الذهبي أهون من وضعه واختلاقه في الإثم ؛ إذ سرقة الحديث: أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً [عن] شيخ ذلك المحدث . قلت: [القائل هو السخاوي]، أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته » .

٢٣ـ قال الخطيب في الكفاية (ص٢٣):

حدثني علي بن محمد بن نصر الدينوري قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: إذا قلت فلان « لين » أيش تريد به ؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة » .

٢٤ـ معنى قول المحدثين « فلان متهم بالكذب »:

قال فيه المعلمي في التنكيل (ص٢٢٢):

« وتحرير ذلك أن المجتهد في أحوال الرواة قد يثبت عنده ـ بدليل يصح الاستناد إليه ـ أن الخبر لا أصل له ، وأن الحمل فيه على هذا الراوي ، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في الراوي أتعمد الكذب أم غلط ؟ ، فإذا تدبر وأنعم النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزماً ، وقد يميل ظنه إلى أحدهما ، إلا أنه لا يبلغ أن يجزم به ؛ فعلى هذا الثاني إذا مال ظنه إلى أن الراوي تعمد الكذب قال فيه ـ متهم بالكذب ـ أو نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى ...» .

٢٥ـ قول ابن حبان في الراوي: « يروي الموضوعات عن الثقات » يحتمل ثلاثة أشياء .

الأول: أنه يضع . الثاني: أنه كثير الغلط . الثالث: أنه يدلس المتروكين والكذابين . وانظر حاشية الفوائد المجموعة للمعلمي (ص١٩١) .

٢٦ـ قال الحافظ في ترجمة أزهر بن سعد السمان من التهذيب (١/ ٢٠٢ـ٢٠٣):

« وحكى العقيلي وأبو العرب الصقلي في الضعفاء أن الإمام أحمد قال: « ابن أبي عدي أحب إلي من أزهر » . قلت: ليس هذا بجرح يوجب إدخاله في الضعفاء » .

انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله .

٢٧ـ أخرج ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١١٣) بإسناده عن يعقوب ابن سفيان قال: سمعت أحمد بن صالح قال: لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه . قد يقال « فلان ضعيف » فأما أن يقال «فلان متروك » فلا . إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه » .

٢٨ـ في معنى قولهم « ليس بثقة »:

قال العلامة المعلمي في التنكيل (ص ٢٥٩ - ٢٦٠) ما خلاصته:

« كلمة « ليس بثقة » في الاصطلاح توجب الضعف الشديد . وحقيقتها اللغوية نفي أن يكون بحيث يقال له « ثقة » ، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى .

وقد ذكرها الخطيب في « الكفاية » في أمثلة الجرح غير المفسر . نعم إذا قيل ليس بثقة ولا مأمون تعين الجرح الشديد ، وإن اقتصر على « ليس بثقة» فالمتبادر جرح شديد ، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر حملت عليه » .

٢٩- فائدة في معنى قولهم « هو على يدي عدل »:

قال الحافظ في ترجمة محمد بن خالد الواسطي في تهذيب التهذيب:

« وقال أيضاً - يعني ابن أبي حاتم - سُئل عنه أبي فقال « هو على يدي عدل » ، قال الحافظ: « وقوله « على يدي عدل » معناه قرب من الهلاك، وهذا مثل للعرب ، كان ببعض الملوك شرطي اسمه « عدل » فإذا رفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً ، ذكره ابن قتيبة وغيره . وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب » . وانظر فتح المغيث (١/٣٧٥ - ٣٧٦) ووقع في التعليق على التدريب (١/٣٤٨) خطأ غريب هو قوله « ذكر ابن حجر .... في ترجمة محمد بن خالد الواسطي عن أبي زرعة [؟] أنه سأل أباه ...» .

٣٠- يلتحق بألفاظ الجرح ويقوم مقام بعضها ما ذكره الخطيب في الكفاية (ص ١١٣- ١١٤) وهو ما يأتي:

أخرج الخطيب عن محمد بن علي الوراق قال: سألت مسلم بن إبراهيم عن حديث لصالح المُري فقال: ما تصنع بصالح ؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد .

ولكن تعقبه الخطيب بقوله: « قلت امتخاط حماد عند ذكره لا يوجب رد خبره » .

وأخرج الخطيب أيضاً عن يحيى بن معين أنه سُئل عن حجاج بن الشاعر فبزق لما سُئل عنه .

وأخرج كذلك عن مزاحم بن زفر قال: قلنا لشعبة ما تقول في أبي بكر الهذلي ؟ قال: دعني لا أقيء .

٣١ـ قال الحافظ في النكت (٢/ ٦٨٠):

« ... وقول الخليلي « أنه شيخ صالح » أراد به في دينه لا في حديثه ، لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث . فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة والله أعلم .

٣٢ـ الفرق بين قولهم « ليس بقوي » وقولهم « ليس بالقوي »:

قال الكوثري في راو « ليس بقوي عند النسائي » فاستدرك عليه العلامة المعلمي في التنكيل (ص٤٤٢) بقوله:

« أقول: عبارة النسائي « وليس بالقوي » وبين العبارتين فرق لا أراه يخفى على الأستاذ ولا على عارف بالعربية ، فكلمة « ليس بالقوي » تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت الضعف مطلقاً ، وكلمة « ليس بالقوي » إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة .

والنسائى يراعي هذا الفرق فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء منهم عبد ربه بن نافع وعبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل فبين ابن حجر في ترجمتيهما من « مقدمة الفتح » أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما ، وقال في ترجمة الحسن بن الصباح: « وثقه أحمد وأبو حاتم وقال النسائي: صالح ، وقال في الكنى ـ يعني النسائي أيضاً ـ ليس بالقوي . قلت ـ أي ابن حجر ـ هذا تليين هين ، وقد روى عنه البخاري وأصحاب السنن إلا ابن ماجه ولم يكثر عنه البخاري » .

٣٣ـ قال السخاوي في فتح المغيث (١/ ٣١٩ـ٣٢٠):

« ... على أن قول أبي حاتم في الرجل أنه مجهول ، لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي « مجهول » مع أنه قد روى عنه جماعة ، ولذا قال الذهبي عقبه:

« هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات ، يعني أنه مجهول الحال ، وقد قال في عبدالرحيم ابن كرم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه أنه مجهول .

ونحوه قوله في زياد بن جارية التميمي الدمشقي [شيخ مجهول] مع أنه قيل في زياد هذا أنه صحابي » .

وانظر ترجمة زياد بن جارية وترجمة زياد بن جبل في الجرح والتعديل (١/٢/٥٢٧) ومنه زدت قوله [شيخ مجهول] والله أعلم .

هذا آخره والحمدلله رب العالمين .

فهرس مصادر البحث

١- اختصار علوم الحديث، لابن كثير، شرح العلامة أحمد محمد شاكر، ط٢.
٢- الاقتراح في بيان الاصطلاح ، لابن دقيق العيد ، بغداد ، ١٤٠٢هـ.
٣- ظ تدريب الراوي ، للسيوطي ، ت عبدالوهاب عبداللطيف ، ١٣٩٩هـ.
٤- تذكرة الحفاظ ، للإمام الذهبي ، الهند ، ١٣٣٣هـ .
٥- تقريب التهذيب ، للحافظ ابن حجر . ت عبدالوهاب عبداللطيف .
٦- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، المعلمي اليماني ، ط٢ـ١٤٠٦هـ.
٧- تهذيب التهذيب ، للحافظ ابن حجر ، دار صادر ـ بيروت .
٨- الجرح والتعديل ، لابن أبي حاتم الرازي ، ت المعلمي اليماني .
٩- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ، اللكنوي ، ط٢ـ١٣٨٨هـ.
١٠- سلسلة الأحاديث الضعيفة ، للشيخ الألباني ، ط١ ـ ١٤٠٨هـ .
١١- سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، مؤسسة الرسالة .
١٢- شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ، للعراقي ، دار الكتب العلمية .
١٣- شرح علل الترمذي ، للحافظ ابن رجب ، ت همام عبدالرحيم سعد.
١٤- علوم الحديث ، لابن الصلاح ، ت نور الدين عتر ، ١٣٨٦هـ .
١٥- فتح الباري للحافظ ابن حجر ، ط دار الكتب العلمية ، ١٤١٠هـ.
١٦- فتح المغيث ، للحافظ السخاوي ، ١٤٠٣هـ .
١٧- الفوائد المجموعة ، للشوكاني، ت المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية.
١٨- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية .
١٩- لسان الميزان ، للحافظ ابن حجر ، دار الفكر ١٤٠٨هـ .
٢٠- ميزان الاعتدال ، للحافظ الذهبي ، دار الفكر .
٢١- نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، للحافظ ابن حجر ، ١٤٠٩هـ .
٢٢- النكت على كتاب ابن الصلاح ، للحافظ ابن حجر، ط ٢ـ ١٤٠٨هـ.